اجماع اسرائيلي على سلاح الابعاد

لا زالت أزمة المبعدين الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع المحتلين تتفاعل، ولكن دون ان يبدو في الافق المنظور أي حل وشيك لها. وخلافاً لتقديرات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، لناحية فعالية عقوبة الابعاد السريع، من جهة، وامكان التغلّب على الآثار السلبية التي قد تترتب عليها على غير صعيد، من جهة أخرى، فان الانطباع المتولد من متابعة تقارير المراسلين وتعليقات المعلّقين السياسيين، لا يشير الى ان تقديرات رابين وحساباته قد حققت كل أهدافها. فمن بين امور اخرى، رأى رابين ان تنفيذ عملية الابعاد بسرعة، كفيل بتحويل المسألة، برمتها، الى امر واقع جديد وحقيقة منتهية، سوف يضطر العالم وكل الاطراف المعنيّة الى ابتلاعها، كما سبق وابتلعوا العديد من «الضفادع» الاسرائيلية في الماضي القريب والبعيد على حدّ سواء. كذلك جاء في سياق المبررات دفاعاً عن عملية الابعاد، انها لن تؤثر، سلباً، على عملية السلام والمفاوضات الثنائية الجارية دون تقدم يذكر، منذ أكثر من عام. لكن الاحساس بوحدة المصير الفلسطيني كان أقوى من اغراءات الوقوع في شباك سياسة «فرق تسد» التي انتهجها تحديداً «اليسار» الصهيوني في حكومة رابين لتبرير دعمه لقرار الابعاد، فتمّ تعليق المفاوضات الى حين عودة كل المبعدين الى ديارهم. وأخيراً أخطأ رابين، أيضاً، في حساباته باعتقاده انه كلما كانت ضربته (قرار الابعاد) سريعة ومباغتة ومؤلمة أيضاً، كلما قلّص بذلك، ليس مدة انشغال وسائط الاعلام، محلياً ودولياً، بحيثيات ودوافع وأبعاد عملية الابعاد، بل، أيضاً، بحجم وجوهر ذلك الانشغال، وبالتالي الآثار السلبية التي قد تترتب على عملية الابعاد. واخفاق رابين، في هذا المجال، كان صارخاً؛ اذ لا تزال قضية المبعدين محور اهتمام الاوساط الاعلامية المختلفة، وكذلك المحافل الدولية في نطاق الامم المتحدة وخارجها. مع ذلك، لا يبدو ان رابين، على الرغم من ادراكه للعديد من العيوب والآثار السلبية للقرار الذي اتخذه، بصدد التراجع عن قراره بهذا الشكل أو ذاك. فعلى حدّ قول المعلّق السياسي، عوزي بنزيمان، فرابين «رجل عنيد، ولن يتراجع...» ولكن «من أجل انقاذ ماء وجهه، يفتش، الآن، اسرائيليون ومصريون وفلسطينيون، وبالذات، أميركيون، عن طرق ملتوية لمساعدته على الانفصال عن قراره بالتدريج» (هآرتس، ١٩٩٣/٢/١).

أجواء وخلفيات

في الواقع لم يكن لجوء حكومة رابين الى الابعاد كعقوبة رد فعل غاضب على مقتل شرطي حرس الحدود، نسيم طوليدانو. هذا على الاقل ما يتضح من مختلف التقارير الصحفية التي تناولت الموضوع، قبل وبعد، الاعلان عن القرار. فالاختطاف والتهديد بالقتل ثمّ التنفيذ، على خطورتهما، كتحدٍ لهيبة وقوة السلطة الاسرائيلية، شكّلا الذريعة المباشرة لعملية الابعاد التي كانت السلطات الامنية وعلى رأسها وزير الدفاع رابين، تخطط لها مع تعاظم المقاومة للاحتلال، المدنية والمسلّحة، على حدّ سواء.

وفي سياق التحدث عن اللجوء الى عقوبة الابعاد في السابق، أشار بعض مراسلي الصحف الى ان الحكومات العمالية بقيادة حزب العمل، كانت الاكثر استخداماً لسلاح الابعاد كعقوبة فعّالة ورادعة. فابتداء من العام ١٩٦٧ وحتى صعود الليكود الى الحكم في العام ١٩٧٧، تمّ ابعاد ١٣٤٢ شخصاً من سكان الارض الفلسطينية المحتلة. وفي سنوات الذروة ـ ما بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٢ ـ تمّ ابعاد مئات من الكوادر النشطة سنوياً (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨).

امّا حكومات الليكود فقلّلت جداً من اللجوء الى سلاح الابعاد كأسلوب للعقاب. فمنذ صعودها الى السلطة وحتى العام ١٩٨٥، عندما أصبح